النظام المعلوماتي الجديد كآلية لرقمنة الإجراءات الجمركية في الجزائر

The new information system as a mechanism for digitizing customs procedures in Algeria

رابحي فريد *، المخبر المتوسطي للدراسات القانونية، المركز الجامعي مغنية
rabehi.farid@cumaghnia.dz
الحاج علي بدر الدين، المركز الجامعي مغنية
badreddine.elhadjali@cumaghnia.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023/06/08 تاريخ قبول المقال: 2023/10/17 تاريخ نشر المقال: 2023/11/30

الملخص:

تستمر الجمارك الجزائرية في تطوير وتحسين أساليب وجودة العمل الجمركي والسمو بها إلى مستويات ترقى إلى المعايير الدولية، من خلال استغلال أفضل الممارسات لبعض البلدان الرائدة فيما يتعلق بمعالجة البيانات وأنظمة المعلومات، وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومواجهة المعوقات التي قد تواجهها، حيث قدمت نموذجا في التحول الرقمي عبر إطلاق نظام معلوماتي جديد أكثر كفاءة، ومجهز بأدوات إدارة المخاطر ومنصة لتبادل البيانات والوثائق الإلكترونية بين مختلف أصحاب المصلحة في سلسلة التجارة الخارجية لمعالجة القصور في نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD)، ويأتي هذا بهدف رقمنة وتسهيل الإجراءات الجمركية للمتعاملين الاقتصاديين من جهة، وتعزيز الدور الرقابي وتطوير سبل مكافحة الغش والتهريب وخدمة الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإجراءات الجمركية، النظام المعلوماتي الجديد، المزايا، المعوقات.

Abstract:

Algerian Customs continues to develop and improve the methods and quality of customs work and to meet international standards, by exploiting the best practices of some pilot countries in data processing and information systems, Promoting the use of information and communication technologies and addressing the constraints they may face, It introduced a model in digital transformation by launching a new more efficient information system and equipped with risk management tools and a platform for the exchange of data and electronic documentation between various stakeholders in the foreign trade chain to address deficiencies in the Customs information and automation system (SIGAD). This is aimed at digitizing and facilitating customs procedures for economic operators on the one hand, and strengthening the regulatory role and developing ways to combat fraud and smuggling and serve the national economy on the other.

Key words: digitization, customs procedures, new information system, advantages, obstacles.

*المؤلف المرسل.

المقدمة:

تتعرض إدارة الجمارك حاليا لضغوط متزايدة لمواجهة التحدي الرهيب المتمثل في توليد الإيرادات وتيسير التجارة مع حماية المجتمع وضمان السلامة العامة، حيث فرضت التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الجمارك في جميع أنحاء العالم إلى تبنى نماذج جديدة في سياسات الإدارة العامة، بهدف الانتقال من الأنظمة الإدارية التقليدية إلى استعمال أنظمة رقمية حديثة وذكية من أجل مواكبة وتكييف نشاطها مع المتغيرات والتحديات العالمية المعاصرة، خاصة فيما يتعلق بتبسيط ورقمنة الإجراءات الجمركية.

إذ تعد الرقمنة أحد المكونات الرئيسية لخطة إصلاح الجمارك وتحديثها التي انتهجتها الجمارك الجزائرية منذ أواسط التسعينيات إلى يومنا هذا، ومسعى عام تعتزم الحكومة تطبيقها في إطار شفافية قطاع الاقتصاد والرقابة المالية، من خلال مواءمة الإجراءات والوثائق الجمركية مع المعايير والاتفاقيات الدولية لمنظمة الجمارك العالمية[1]، وبناءا على توصيات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.[2]

وعليه تستمر الجمارك الجزائرية في عصرنة إداراتها وتحرص على تطوير وتحسين أساليب عملها والسمو بها إلى مستويات ترقى إلى المعايير الدولية، لا سيما من خلال مواصلة عملية رقمنة الإجراءات الجمركية لتحسين كفاءة خدماتها وتوفيرها للمتعاملين الاقتصاديين مما يتناسب مع مستلزماتهم، نظرا لحجم التحديات التي تواجهها والتي تفرض عليها التموقع ضمن مصاف الجمارك العالمية في ظل التوجه العالمي المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي، حيث تبنت نظام معلوماتي جديد ومتكامل بالتعاون مع الجمارك الكورية الجنوبية سنة 2018 لتعويض نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD)، والذي من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تسهيل عمليات الجمركة ومكافحة الغش والتهريب وخدمة الاقتصاد الوطني.

حيث تهتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه رقمنة الإجراءات الجمركية في تحسين أداء الجمارك، وأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الإجراءات الجمركية، بالإضافة إلى تحليل وتقييم الوضع الراهن لاستخدام نظم المعلومات والإضافة النوعية التي سيقدمها النظام المعلوماتي الجديد للجمارك والمتعاملين الاقتصاديين والمعوقات التي قد تواجه تنفيذه.

من خلال ما سبق فإن الإشكال الذي يطرح هو **فيم يتمثل الأثر الذي سيخلفه تفعيل النظام المعلوماتي الجديد على وثيرة الإجراءات الجمركية؟**

تتطلب الإشكالية محل الدراسة إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل التوجه نحو رقمنة الإجراءات الجمركية بإبراز أهميتها، وكذا مزايا وتطلعات تنفيذ النظام المعلوماتي الجديد.

ومن أجل الإحاطة التامة وتوضيح الإجابة عنها، تم تقسيم هذا الموضوع إلى محورين:

المحور الأول: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رقمنة الإجراءات الجمركية.

المحور الثاني: نظرة استشرافية لتطبيق النظام المعلوماتي الجديد.

1- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رقمنة الإجراءات الجمركية

تهدف مبادرة الجمارك الرقمية التي تبنتها منظمة التجارة العالمية (WCO) إلى استبدال الإجراءات الجمركية الورقية بالعمليات الإلكترونية، من أجل خلق بيئة جمركية أكثر كفاءة وحداثة تتماشى مع التطورات العالمية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما تعمل عليه الجمارك الجزائرية من خلال تطوير وتبسيط الإجراءات الجمركية وتطبيق أحدث الأنظمة الالكترونية وفق أفضل المعايير العالمية في العمل الجمركي، من أجل تقديم خدمات الكترونية كاملة لجمهور المتعاملين الاقتصاديين وأصحاب المصلحة في القطاع العام والخاص. وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم رقمنة الإجراءات الجمركية، ودور نظم المعلومات في تبسيط الإجراءات الجمركية.

1.1- مفهوم رقمنة الإجراءات الجمركية

لتحديد مفهوم رقمنة الإجراءات الجمركية يتطلب الأمر الوقوف على تعريفها، وأهميتها، ومتطلباتها.

1.1.1- تعريف رقمنة الإجراءات الجمركية

تعتبر الرقمنة أحد أبرز المفاهيم الاقتصادية والإدارية التي طفت على السطح في الآونة الأخيرة، نتيجة الاهتمام المتزايد بالمعلومات والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعد من أولويات الحكومة الجزائرية والتي سخرت لها مختلف الأدوات لتحقيقها، ويقصد بها إجراء تغييرات جدرية في الإجراءات من خلال تطبيق التحول الرقمي، ومن تم تحويل كامل المعاملات والخدمات إلى التقنيات الرقمية.[3]

يشير مصطلح الرقمنة عمليا إلى الاعتماد الشامل على التقنيات والتطبيقات المتصلة بالانترنت من قبل المنظمات والحكومات والمستهلكين في العمل.[4]

كذلك تعرف الرقمنة على أنها قدرة الدولة وشعبها في استخدام التقنيات الرقمية لتوليد ومعالجة وتبادل المعلومات، كما أن مفهومها يرتبط بالمفهوم الذي يصف كل من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتبني الجماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[5]

أما الإجراءات الجمركية فيمكن تعريفها على أنها إجراءات مطلوبة من قبل سلطات الجمارك، تهدف إلى الامتثال للتشريعات الجمركية فيما يتعلق بالبضائع الخاضعة للإشراف الجمركي. يتم استخدامها لمعرفة حقائق وأحداث معينة، وتنظيم الانحرافات عن القاعدة القانونية وضمان المسار الطبيعي للعملية الجمركية[6]. لذلك يمكن القول أن الإجراءات الجمركية هي التعبير الوظيفي لسلطة الرقابة وإظهار عناصرها المترابطة.

وعليه ومما سبق يقصد برقمنة الإجراءات الجمركية تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات لتحقيق رسالة الجمارك. وهي قد تدعم عملية التخليص برمتها بدءاً من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة إقرارات الشحنات والسلع للاستيراد، والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى غاية انتهاء البضائع

من الرقابة الجمركية أو جزءٍ منها فقط. فرقمنة الجمارك تتيح إمكانات جديدة للإدارات مثل المعالجة السابقة على وصول السلع والإفراج الآلي والضمانات. ويمكنها أن تيسّر استخدام إدارة المخاطر، والانتقائية المستندة إلى المخاطر، وجمع البيانات لإعداد إحصاءات التجارة الخارجية.[7]

بالتالي فأن رقمنة الإجراءات الجمركية هي استخدام الأجهزة والأنظمة الإلكترونية في المنافذ الحدودية بغية تسهيل عمليات التجارة الدولية، والقضاء على كل مقومات الفساد داخل المنفذ الحدودي البري والبحري والجوي.

2.1.1- أهمية التحول إلى الإجراءات الجمركية الإلكترونية

مقارنة بالإجراءات التقليدية، فإن الإجراءات الجمركية الإلكترونية لها أهمية كبيرة وتوفر العديد من المزايا ليس فقط للمتعاملين الاقتصاديين، ولقطاع الجمارك، وإنما للاقتصاد الوطني بشكل عام.

1.2.1.1- بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين

تمنح الإجراءات الجمركية الإلكترونية الشركات مرونة أكثر، حيث أنه لتنفيذ الإجراءات التقليدية، يجب على المصرح الجمركي أن يحضر بنفسه للجمارك المعنية خلال ساعات الافتتاح، وعلى العكس من ذلك، مع الإجراء الإلكتروني، يمكنه القيام بذلك في المكان وفي الأوقات التي تناسبه، حيث يمكنه الوصول إلى بيانات التصريح الخاصة من النظام؛ كما يتم إرسال نتائج معالجة الطلب إليه مباشرة عبر الإنترنت، مما سيتيح له أن يكون أكثر نشاطًا واستقلالية في القيام بأعماله، ويكون له حرية العمل خارج ساعات العمل الجمركية العادية. بالإضافة إلى ذلك، بفضل هذه الطريقة الجديدة، يمكن للشركات بشكل عام تجنب بعض النفقات المتعلقة بالإجراء، بما في ذلك السفر، وشراء نموذج الإعلان الذي يمكن طباعته الآن من المنصة، والنفقات المتعلقة بإعداد الملف الجمركي، وانخفاض عدد الوثائق التي سيتم تقديمها على الورق بشكل ملحوظ مقارنة بما كان عليه قبل، وهو ما سيسمح بتقديم الشركات خدمات أسرع للعملاء.[8]

إن رقمنة الإجراءات الجمركية ستسمح للمتعامل الاقتصادي القيام بإجراء تخليص بضاعته في مقره الخاص، وتخضع هذه الإجراءات لإبرام اتفاقية أو الموافقة المسبقة للجمارك.[9]

2.2.1.1- بالنسبة لإدارة الجمارك

إن تطبيق الرقمنة يسمح لإدارة الجمارك ب:

- زيادة تحصيل الرسوم والضرائب نتيجة للتطبيق الموحد للقانون والحساب الآلي للرسوم والضرائب والأمن المتأصل في النظام؛
- تحسين عملية تحصيل الإيرادات والضوابط الإدارية؛
- تحسين إحصاءات التجارة الخارجية وإتاحتها في الوقت المناسب، إذ أن البيانات التجارية هي منتج فرعي تلقائي للنظام؛
- تحسين الإدارة الاقتصادية نتيجة لزيادة الشفافية والإجراءات الآلية؛

- سرعة التخليص الجمركي؛

- تبسيط الإجراءات والوثائق استنادا إلى المعايير الدولية؛

- تقليل الفحص المادي للبضائع؛

- فصل دفع الرسوم والضرائب عن التخليص الجمركي الفعلي للسلع بموجب الدفع المؤجل؛

- زيادة سرعة إصدار الإقرارات الجمركية الإلكترونية من خلال مدخلات التجار المباشرة أو وسائل الاتصال الإلكترونية الأخرى؛

- تقليل مراجعة الجمارك للمستندات والسجلات بعد الإفراج عن البضائع.[10]

- الرفع من كفاءة عمل موظفي الجمارك، حيث أن كفاءة ضباط الجمارك تلعب دورًا مهمًا في ضمان حركة البضائع في السياق الذي أصبح فيه تدفق البضائع الداخلة والخارجة من الإقليم أكثر أهمية مع الاندماج التدريجي للجزائر في الاقتصاد العالمي؛

- خفض التكاليف الإدارية؛

- تشجع على تتبع أفضل للبضائع حيث يمكن للمشغلين معرفة الحالة في الوقت الفعلي؛

- تفي بالمتطلبات التنظيمية الجديدة، لا سيما في المسائل الجمركية (برنامج الجمارك الرقمية)؛

- جزء من برنامج تأمين البضائع، حيث يتم إرسال الرسائل المسبقة إلى الجمارك عبر الإنترنت حتى قبل بدء التدفق المادي؛

- أخيرًا، في سياق التنمية المستدامة، تجعل إزالة الطابع المادي من الممكن الحفاظ على البيئة باستخدام ورق أقل.[11]

3.2.1.1– بالنسبة للاقتصاد الوطني

تتجلى مزايا رقمنة الإجراءات الجمركية بالنسبة للاقتصاد الوطني في:

- تحسين وترقية الاقتصاد الوطني وتعزيز بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري خاصة الاستثمار الأجنبي؛ حيث تشجع الرقمنة على اندماج الشركات في الاقتصاد العالمي من خلال توسيع نطاق التجارة ورفع إنتاجية رأس المال وتكثيف المنافسة في السوق.

- تساعد على توفير قاعدة متكاملة من البيانات والمعلومات الإحصائية لكافة الجهات ذات العلاقة، وهو ما يساعد على التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، من خلال تمكين هذه الجهات من الحصول على البيانات إلكترونيا، بالإضافة إلى الإسهام في مكافحة التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة بالاعتماد على نظام الانتقائية.[12]

- تخفيف أعباء التعامل بين إدارة الجمارك والقطاع الخاص وبقية أطراف الخدمة عن طريق عملية الربط بينها.

- تسهيل جميع الإجراءات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير داخل المنافذ الحدودية من خلال تقليل وقت المعاملات وتكاليفها بشكل كبير مع سرعة الانجاز والإتقان، بالإضافة إلى تحسين الأمن من خلال تبسيط إجراءات مراقبة وعبوره وتخليص البضائع، وبالتالي فأن تسهيل التجارة يمكن أن يساعد على رفع درجة النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة المبادلات التجارية وإقبال الشركات الكبرى على الاستثمار في الأسواق التي تتوفر فيها إجراءات إدارية مرنة وسريعة وميسرة.[13]

- تساعد الإجراءات الإلكترونية إدارة الجمارك من خلال استخدام البيانات الكبيرة المتاحة لها رصد السلوك الاحتيالي بين المستوردين، مما يمكنها من الحد من الاحتيال وتسمح بتحصيل الإيرادات المستحقة للخزينة العامة للدولة بطريقة فعالة.[14]

بشكل عام، تعزز رقمنة الإجراءات الجمركية الشفافية والمصداقية والكفاءة، وتعمل على تحسين فعالية وكفاءة العمليات الجمركية، وتعزز التجارة الدولية والاقتصاد الوطني بشكل عام.

3.1.1– متطلبات رقمنة الإجراءات الجمركية

1.3.1.1– المعدات والبنية التحتية

رقمنة الإجراءات الجمركية تتطلب توفير بنية تحتية تقنية ملائمة من خلال توفير الأجهزة الحاسوبية المتطورة ووسائط التخزين وأجهزة الإدخال وأجهزة الإخراج، وكذا شبكات حديثة للاتصالات والبيانات لدى طرفي العلاقة، سواء إدارة الجمارك أو المتعاملين الاقتصاديين ومتلقى الخدمات[15]. وكذا بنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية، تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين إدارات الجمارك نفسها من جهة، وبين إدارة الجمارك ومتلقى الخدمات من جهة أخرى.[16]

2.3.1.1– الموارد البشرية

إن رقمنة الجمارك مشروع معقد بدرجة عالية من التقنية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مهمة للغاية في جميع مراحل التنفيذ، فعادة ما يكون قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل إدارة الجمارك مسؤولاً عن تشغيل ودعم جميع أنظمة التكنولوجيا. في كثير من الأحيان، يتم الاستنجاد بمختصين دوليين في المراحل الأولية لبناء النظام وتدريب الموظفين والكوادر وتأهيلهم على العمل وتشغيل وصيانة المشروع. وهذا ما يقتضي من الإدارات المختلفة إدخال التغيير والتطوير على العنصر البشري العامل بها حتى يتمكن من أداء العمل بكفاءة وفعالية.[17]

غالبا ما يلاحظ مقاومة كبيرة من بعض المعارضين والرافضين لمشروع الرقمنة خوفا من فقدان مراكزهم، حيث قد يستلزم العمل بالنظام الإلكتروني للتخليص الجمركي تغييرات كثيرة على صعيد القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية في إدارة الجمارك.

3.3.1.1- الموارد المالية

تختلف الآثار المترتبة على تكلفة تنفيذ وتشغيل نظام جمركي معلوماتي من بلد إلى آخر، اعتمادًا على الحالة الأولية لبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الجمارك (مثل أنظمة التشغيل وبرامج الإصلاح الحالية)، ونطاق المشروع ومستوى المهنيين المحليين المعرفية لدعم عملية التحديث؛ وترتبط تكاليف التنفيذ بشكل أساسي بمتطلبات الأجهزة، وشراء أو تطوير البرامج، والتدريب والاحتياجات الاستشارية المتخصصة، وبشكل أكثر تحديدًا[18]:

✓ **متطلبات الأجهزة:** توريد حواسيب ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك التوصيلية، أي الوصول إلى البنية التحتية اللازمة للاتصالات. يعتمد هذا العنصر بشكل مباشر على عدد المواقع المادية التي سيتم حوسبتها (بما في ذلك الموانئ والمكاتب الحدودية والإقليمية)، وخصائص الإقليم (التضاريس الجبلية، والأرخبيل، والممرات التي يتعذر الوصول إليها، وما إلى ذلك) وإعادة تطوير المباني (المقرات والمكاتب الإقليمية والمعابر الحدودية) حيث يتم تركيب عناصر الرقمنة.

✓ **متطلبات البرامج:** أي الحاجة إلى برامج الكمبيوتر اللازمة لتحويل المستندات إلى التنسيقات المطلوبة ورقمنة المعاملات والإجراءات الجمركية. يجب شراء البرامج الضرورية أو تطويرها ثم تثبيتها، غالبًا بواسطة مستشارين وخبراء محليين أو دوليين. بالإضافة إلى ذلك، يجب تكييف عناصر البرامج الرئيسية لتعكس الظروف المحلية، مثل هيكل التعريفات ومحتواه.

✓ **متطلبات التدريب:** أي التكاليف المرتبطة بتركيب وتشغيل وصيانة الأجهزة والبرامج، وستعتمد إلى حد كبير على مستوى المعرفة المتاحة وما يترتب على ذلك من احتياجات التدريب لموظفي الجمارك وإدارتها.

2.1- دور نظم المعلومات في تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية

تقوم إدارات الجمارك بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رقمنة الإجراءات الجمركية وتبسيطها إلى أقصى حد ممكن، والذي يعد أحد متغيرات الديناميكية اللازمة للفعالية. ولفهم تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإجراءات الجمركية، سوف نتطرق إلى دور نظم المعلومات في تبسيط الإجراءات الجمركية الكلاسيكية، ودورها في تطوير الرقابة الجمركية.

1.2.1- دور نظم المعلومات في تبسيط الإجراءات الجمركية الكلاسيكية

في طريق التحديث والتخلي عن الطابع المادي، أدرجت إدارة الجمارك منذ فترة طويلة ضمن خياراتها الإستراتيجية مساهمة تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة لأغراض التحسين المستمر للخدمة المقدمة لمستخدميها ورقمنة الإجراءات الجمركية، وعليه فإن إدخال تطبيقات نظم المعلومات إلى الإدارة الجمركية تحتل مكانة هامة في منظومة الإصلاح والتطوير الجمركي. لذا كان لابد من تعريف نظم المعلومات، وتبيان دورها في التخفيف من الإجراءات الجمركية الكلاسيكية.

1.1.2.1- تعريف نظم المعلومات

تعرف نظم المعلومات على أنها البرامج التي تستخدم في أرشفة وإدارة وتنظيم البيانات والحصول على المخرجات من خلال إجراءات معينه يتم إنشاءها وفق آلية سير العمل في أي مؤسسة، وتستخدم نظم المعلومات تقنيات التكنولوجيا، حيث أن تكنولوجيا المعلومات هي السباقة دوما ومن ثم تأتي نظم المعلومات تستخدم التقنيات الجديدة التي تم ابتكارها في عالم تكنولوجيا المعلومات.[19]

كما تعرف على أنها مجموعة الإجراءات والوحدات الإدارية الخاصة بجمع البيانات ومعالجتها وإبلاغ النتائج لمستخدميها، وهي تشمل الأعمال الكتابية وكل الاتصالات كالهاتف والاتصال الشخصي والحاسب.[20]

وعرف (Laudon) نظم المعلومات، بأنها "مجموعة من العناصر أو المكونات المترابطة والمتفاعلة معا والتي تتولى مهام جمع وتشغيل وتخزين واسترجاع وتوزيع المعلومات اللازمة لدعم عملية اتخاذ القرار والتنسيق والرقابة للمنظمة.[21]

2.1.2.1- التخفيف من الإجراءات الجمركية الكلاسيكية

تساهم شبكات تكنولوجيا المعلومات للتخليص الجمركي إلى حد كبير في تخفيف الإجراءات الجمركية، من خلال إدخال تغييرات إيجابية في نظام التخليص الجمركي وجعل بعض الإجراءات الشكلية، التي كانت إلزامية في السابق اختيارية بالنسبة للبعض، وينعكس هذا التبسيط في كل من إجراءات الاستيراد والتصدير.

أولا- إحضار البضاعة لدى الجمارك

يتوافق التخليص الجمركي من الناحية التقنية مع المرحلة التي يتم فيها إحضار البضائع إلى مكتب الجمارك، تعتبر مساهمة أنظمة جمع البيانات الحاسوبية ذات أهمية كبيرة للامتثال لهذه الإجراءات الشكلية، حيث تتيح هذه الأنظمة لربان السفينة أن يرسل في وقت قياسي جميع المعلومات ذات الصلة إلى إدارة الجمارك، إذ يمكن لهذا الأخير توقع معالجة البضائع على متن السفينة، قبل وصولها بفترة طويلة. وهي ميزة أكيدة، من حيث توفير الوقت والقدرة على التنبؤ إلخ...، ولكن أيضًا من وجهة نظر أخرى، تساهم هذه الأنظمة الآلية في جعل هذا الإجراء أكثر مرونة، وفي كثير من الحالات لم تعد هناك ضرورة لوضع قواعد إجرائية ملزمة، لأن أعوان الجمارك لديهم على مستوى محطاتهم جميع المعلومات التي أراد ربان السفينة نقلها إليهم مسبقًا؛ بالتالي فإن الرقابة التي تمارسها الجمارك عند وصول السفينة أكثر مرونة لأنها كانت تمتلك المعلومات اللازمة من قبل.

ساهم إدخال أنظمة الكمبيوتر بشكل كبير في محو بعض الجمود وبعض العقبات ذات الطبيعة المادية التي جعلت إجراءات التخليص الجمركي معقدة للغاية، حيث أن الأنظمة المحوسبة تسمح للوكلاء بمجرد الرجوع إلى شاشة الكمبيوتر الخاصة بهم، بالحصول على المعلومات ذات الصلة بالتحميل، والذي يجنب بعض الفحوصات غير الضرورية. يضاف أن نظام تكنولوجيا المعلومات يتكيف تمامًا مع الفروق المختلفة التي تم تحديدها وفقًا لطريقة النقل، وبالتالي فإن اللجوء إلى أنظمة الكمبيوتر يساهم في جعل قواعد

الإجراءات الجمركية أقل صرامة وأقل قطعية، لا سيما المتعلقة بإحضار البضاعة. وهي ميزة مهمة من حيث التسهيل والتبسيط بالنظر إلى الطبيعة الحاسمة لهذه الخطوة في عملية التخليص الجمركي.[22]

ثانيا- وضع البضاعة لدى الجمارك

إن مساهمة أنظمة الكمبيوتر بشكل خاص، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، لا تقدر بثمن في مرحلة الاستيلاء الفعلي على البضائع من قبل إدارة الجمارك من حيث تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية، حيث لم يكن بإمكان إدارة الجمارك الوصول إلى البيان الموجز إلا عندما تصل وسيلة النقل المعنية (طائرة أو مركبة أو سفينة) إلى مكتب الجمارك أو البريد، وبالتالي يبدأ فحصها منذ وصول البضائع إلى إدارة الجمارك. الوضع الذي أصبح بفضل التقنيات الجديدة لجمع المستندات وتوجيهها ومعالجتها مختلف تمامًا، حيث تتيح لإدارة الجمارك الترقب في تنفيذ العملية التجارية. يمكن لمكتب الجمارك أن يطلب إرسال المستندات قبل تسليم البضاعة بوقت كاف. ويتضح هذا بشكل خاص في حالة أنظمة جمع البيانات الإلكترونية أو أنظمة التخليص الجمركي الالكترونية مع مدخل على الشبكة. في هذه الحالة، قد تطلب دائرة الجمارك التي تدير التخليص الجمركي إرسال المستندات المتعلقة بالمعاملة عبر الإنترنت قبل وقت طويل من أي تسليم، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للشخص الذي يحمل المستندات، وهذا ما سيسمح لها بلعب دورها في الوقت المحدد.[23]

إن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التقليدية للمناولة الجمركية للبضائع يساهم إلى حد كبير في تسهيل الإجراءات الأولية للاستلام على المستوى الجمركي للبضائع التي تفقد صرامتها السابقة عندما تصبح اختيارية. وتحسين الإجراءات الجمركية، من خلال التقنيات الجديدة بشكل عام.

ثالثا- وضع البضائع في المخازن ومساحات الإيداع المؤقت والموانئ الجافة

يقصد بعبارة "المخازن ومساحات الإيداع المؤقت والموانئ الجافة": الأماكن التي يمكن أن تظل فيها البضائع تحت سيطرة الجمارك في انتظار تحديد إجراء جمركي مرخص لها.[24]

يساهم التحول من عمل يعتمد على المجهود البشري في كل شئ إلى عمل يعتمد على تكنولوجيا المعلومات أو بناء نظام المعلومات للمستودعات من تقليل الأخطاء وتحقيق أعلى معدل في صحة البيانات المدخلة وتقليل التكلفة، وذلك عن طريق دمج البيانات المشتركة في قاعدة بيانات واحدة مع الحفاظ على استقلاليتها وأغراضها الرقابية والعقلانية والحفاظ على مخرجاتها من تقارير كما هي وفقا لأهميتها في النظام اليدوي؛ كما تساهم أنظمة الكمبيوتر لتخزين البيانات وتوجيهها وجمعها بشكل كبير في تحسين إدارة المستودعات، إذ تسمح هذه التقنيات بتنفيذ العمليات في الوقت الفعلي ومعالجة البضائع بسرعة، حيث بمجرد توجيه المعلومات إلى الإدارة المختصة بخصوص البضائع اللازمة لإدخالها المخازن ومساحات الإيداع المؤقت والموانئ الجافة، تقوم هذه الأخيرة بعد فحص سريع لمحتوى هذه المعلومات بإعادتها إلى إدارة الجمارك المعنية سواء بالموافقة أو الرفض، ففي حالة الموافقة يتم إبلاغ التاجر في وقت قصير بالإذن

الممنوح له لوضع بضاعته في المخازن أو مساحات الإيداع المؤقت في انتظار تحديد نظام جمركي لها، ونفس الشئ في حالة الرفض يتم إبلاغه في وقت مبكر لاتخاذ القرار المناسب.[25]

توفر هذه التقنيات الجديدة إمكانية تخزين مجموعة من البيانات ذات الصلة بالبضائع التي يتم إدخالها إلى المخازن ومساحات الإيداع المؤقت، ومعلومات عن شخصية التاجر وتواريخ الدخول وآجال خروج البضائع، بمعنى مجموعة من المعلومات للتسيير الجيد لمخزون السلع الموجودة. كما أنها تجعل من الممكن تحديد أنشطة التاجر، فظاهرة المعلوماتية تساهم بشكل كبير في تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية من خلال المساهمة في تحسين المرحلة الذي يعرف مسبقا بالتخليص المعلق للبضائع.[26]

2.2.1– دور نظم المعلومات في تطوير الرقابة الجمركية

أدت قنوات الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات المتطورة للغاية إلى تسريع تدفق السلع واستهلاكها، بالتوازي مع هذه العمليات، ومع تطور التجارة الإلكترونية، ساهمت إنجازات تكنولوجيا المعلومات في السنوات الأخيرة بشكل كبير في تطوير الرقابة الجمركية نحو الرقمنة، بدل الكشف اليدوي التقليدي، وذلك راجع بالأساس لتوصيات معايير تأمين وسلامة التجارة الدولية SAFE ، الذي وضعته المنظمة العالمية للجمارك، وتضمنته اتفاقية كيوتو المعدلة التي توصي الإدارات الجمركية في كل البلدان الموقعة على الاتفاقية، على أن تركز على الرقابة من خلال أفضل استخدام لتكنولوجيا، ولاسيما الأجهزة الحديثة التي تعمل بالأشعة السينية.[27]

بهدف إيجاد التوازن بين المراقبة الأمنية والتسهيلات، ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظهور الماسحات الضوئية ثلاثية الأبعاد عالية السرعة، وأدوات تحليل البيانات الضخمة، والوسائل المتصلة القادرة على جمع البيانات ونقلها باستخدام الشبكة، وبالتالي وجدت تكنولوجيا المعلومات مكانها المهم في تنظيم وتنفيذ الرقابة الجمركية، أين تحول الاتصال بين سلطات الرقابة والمتعاملين الاقتصاديين إلى بيئة إلكترونية جديدة، إذ توفر هذه الأنظمة، إلى حد كبير، تبادل ومعالجة المعلومات في سياق الإجراءات الجمركية المختلفة؛ فهي لا تخدم فقط كتدفق للمعلومات بين الوحدات الهيكلية المختلفة لإدارة الجمارك ولكن أيضًا اتصالاتها مع الوكالات والمؤسسات الأخرى، والمتعاملين الاقتصاديين. وعليه فإن هذه الأنظمة تشكل العمود الفقري لنظام الرقابة الجمركية، وبدون استخدامها، لن تتمكن الدول من تلبية المعايير العالية للرقابة التي تفرضها منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية. حيث تسرع الأنظمة تدفق البضائع وتساهم في سلامة وأمن سلسلة التوريد على طول الأنظمة الإلكترونية الاستهلاكية المترابطة للدول، ومعالجة المعلومات الواردة في إقرارات العبور الصادرة إلكترونيا المقدمة إلى مكاتب الجمارك، وتخلق ظروفًا لممارسة الرقابة على حركة عبور البضائع.[28]

تساهم الماسحات الضوئية والنظام الآلي والحلول الذكية للمراقبة الجمركية في تشديد الرقابة والتفتيش لجميع الحاويات القادمة من الخارج والسيارات والمسافرين وأمتعتهم، لمنع الاحتيال من خلال التصريح

الكاذب لسلعهم في الكمية وقيمة البضاعة ومنع تهريب أي بضاعة مشبوهة بهدف التهرب الضريبي والجمركي وتحويل رؤوس الأموال بطريقة غير مشروعة أو تهرب المتعامل من دفع الحقوق المستحقة والرسوم الجمركية.

بالتالي فان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة يحقق زيادة في الإيرادات لأنها تصادر المزيد من السلع الخاضعة للرسوم الجمركية، وزيادة الأمن لأنها أكثر قدرة على تحديد البضائع المقيدة أو المحظورة. كما أن الكفاءة التشغيلية أكبر ويمكن للجمارك تحسين تخصيص مواردها البشرية، وتكون أكثر مرونة وقدرة على التكيف بشكل أفضل مع مواقف محددة. بالإضافة إلى تقليص الوقت اللازم للتخليص الجمركي.[29]

فلسفة الرقابة الجمركية تتعلق بتقليل استخدام الأساليب التقليدية للرقابة (مثل التفتيش المادي للسلع أو المستندات أو المركبات)، وتعزيز استخدام الإجراءات الجمركية المبسطة ومراقبة المتابعة على أساس تحليل مخاطر جيد التخطيط والأداء، لذا تواجه الجزائر التحدي المتمثل في رقمنة إجراءات الرقابة الجمركية بشكل كامل وبالتالي تزويد المشغلين الاقتصاديين والمجتمع بخدمات رقمية جديدة. يتطلب الانتقال إلى مثل هذه الأنظمة للرقابة الجمركية استخدام عدد من الموارد المالية وغيرها وتلبية العديد من المتطلبات من قبل كل من إدارات الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين.

2- نظرة استشرافية لتطبيق النظام المعلوماتي الجديد

بغية رقمنة الإجراءات الجمركية وتعزيز الدور الرقابي والرقي بمستوى الخدمات المقدمة من طرف إدارة الجمارك الجزائرية للمتعاملين الاقتصاديين، وحرصا منها على مزيد من تدعيم مساهماتها في إنعاش الاقتصاد الوطني، تبنت إدارة الجمارك مشروع النظام المعلوماتي الجديد لتعويض نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD) الذي أتبث محوديته، لذا وجب علينا التعريف بهذا النظام الجديد وتبيان المعوقات التي قد تواجه تنفيذه.

1.2- العرض العام للنظام المعلوماتي الجديد

1.1.2- تعريف النظام المعلوماتي الجديد

يعرف نظام المعلومات بأنه طريقة منظمة للإمدادات بالمعلومات عن فترات سابقة وحالية وقادمة والمتعلقة بالعمليات الداخلية والمعلومات الخارجية. وهي تساند وظائف التخطيط والضبط والعمليات لمنشأة ما بإمدادها بالمعلومات في الوقت المناسب للمساهمة في اتخاذ القرارات[30]؛ بمعنى أن نظام المعلومات يعطي المعلومات الدقيقة والمطلوبة في الوقت المناسب والتي تساعد إدارة الجمارك في اتخاذ القرارات للوصول إلى الأهداف المرجوة.

وعرفت الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المحررة بالقاهرة، النظام المعلوماتي في المادة 02 الفقرة 05 على أنه "مجموعة برامج وأدوات معدة لمعالجة وإدارة البيانات والمعلومات".[31]

أما المشرع الجزائري فقد نص في المادة 02 من المرسوم التنفيذي 18-63[32] على أنه: "يقصد بالنظام المعلوماتي لإدارة الجمارك، مجموعة منظمة من البرامج المعلوماتية والموارد البشرية والمادي والإجراءات التي تسمح لإدارة الجمارك بجمع المعلومات المتعلقة بالنشاط الجمركي وتخزينها ومعالجتها ونشرها".

عليه يمكن تعريف النظام المعلوماتي الجديد للجمارك الجزائرية على أنه نظام يعتمد على استخدام تقنيات المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، يعنى بمعالجة البيانات الجمركية آليا، وكذا تنفيذ إجراءات التخليص الجمركي التلقائي في الجزائر عن طريق استخدام برامج مختلفة، مثل الإعلان الإلكتروني، والبيان الإلكتروني، والفاتورة الإلكترونية، والدفع الإلكتروني للمستحقات، شهادة المنشأ الإلكترونية، والبرمجيات الخاصة باختيار وإدارة الملفات والتسيير المتكامل للمخاطر وشركات الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي والإفراج عن البضائع والمراقبة والرقابة اللاحقة، بالإضافة إلى التسيير الآلي لمراقبة المسافرين وبعض التسهيلات الجديدة للمتعاملين الاقتصاديين.

2.1.2- تجسيد مشروع النظام المعلوماتي الجديد

بدأ مشروع البحث والتطبيق للنظام المعلوماتي الجديد في عام 2018 تحت إشراف طواقم مكونة أساسا من خبرات جزائرية بالتعاون مع الوكالة الكورية الجنوبية للتعاون الدولي كونها تعد من أحسن النماذج في العالم، حيث تم الإشادة بها وبنظام التخليص الإلكتروني UNI-PASS الخاص بها دوليًا، خاصة من منظمة الجمارك العالمية بسبب وظائفه وفعاليته واستقراره، وتضمن المشروع نقل التكنولوجيا والتدريب والصيانة، وهو طلب تمت الموافقة عليه من قبل هذا البلد الذي قدم للجمارك الجزائرية رموز المصدر لنظام المعلومات هذا، كما يسعى هذا الأخير لإنشاء شباك وحيد لتبادل بيانات الكمبيوتر بين مشغلي التجارة الخارجية.[33]

يأتي هذا النظام ليعوض نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD) والمستخدم منذ 1995 إلى يومنا هذا من طرف الجمارك الجزائرية، والذي أظهر أوجه قصور وظيفية وقيود تكنولوجية، ليس فقط من حيث خدمات الويب، لأنه لا يوفر وظائف الإدارة الإلكترونية، ولكنه يتسبب أيضا في تأخيرات مفرطة وتكاليف التخليص الجمركي، ويعاقب المتعاملين الاقتصاديين ولا يساهم بشكل فعال في الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر، حيث أتبث SIGAD نقاط ضعف عديدة أهمها؛ صعوبة الحفاظ على شفرة المصدر وتطويرها (كون أن الأسس التي بنيت عليه لا تلبي معايير هندسة البرمجيات)؛ وصعوبة صيانته في حالة تعرضه لخلل أو عطب تقني وكذا مشكلة مركزيته فهو على مستوى كل جهاز على حدى.[34]

تطلب تجسيد مشروع النظام المعلوماتي الجديد التعاون بين مختلف المؤسسات، ولا سيما الضرائب والتجارة والبنوك من أجل العمل المشترك الفعال، حيث تم إبرام اتفاقية مع مؤسسة دعم وتطوير الرقمنة بهدف مرافقته وتأطيره ومساعدة الجمارك على تجسيده، كما قامت إدارة الجمارك بإمضاء بروتوكول اتفاقي مع البريد

السريع، المتضمن إنشاء ووضع حيز التنفيذ خدمة التطبيق الخاص للواجهة الإلكترونية الخاصة بتبادل المعلومات (نظام الإعلان الجمركي)، والتي ستسمح بالتبادل الفوري للبيانات والرسائل المتعلقة بمراقبة البيانات البريدية من قبل الدوائر الجمركية والمساعدة الآلية لإرسال البيانات البريدية في مجال الانتقاء وتسيير المخاطر.[35]

مر النظام المعلوماتي الجديد لإدارة الجمارك بعدة مراحل قبل تجسيده على أرض الواقع، وقد تم الانتهاء من تجهيز جميع عناصره المتمثلة في:

✓ **مركز البيانات:** الذي يعتبر بمثابة حاوية تستقبل برمجيات التسيير الآلي للجمارك، حيث تم الانتهاء منه وهو قيد التشغيل؛

✓ **ربط جميع مكاتب الجمارك بمختلف شبكات الاتصال:** حيث تم ربط حوالي 177 مكتب جمركي بالألياف البصرية، كما سيتم ربط العناصر المتنقلة بالساتل ALCOMSAT؛

✓ **البرمجيات:** التي تم الانتهاء منها، والتي جرى الشروع في تجاربها مؤخراً (تم القيام بإعادة هندسة وتكييف الإجراءات الجمركية، التحليل وإعداد النماذج وأخيرا إعداد البرمجيات في حد ذاتها).[36]

لقد تم إطلاق أول تجربة للنظام المعلوماتي الجديد رسميًا يوم 26 جانفي 2023 من طرف الوزير الأول بمناسبة اليوم العالمي للجمارك تمتد لمدة ثلاثة أشهر، أين سوف يتم تعميمها تدريجيا على كل المكاتب والمراكز الجمركية[37]. وقد تم العمل على ستة وحدات أساسية للبرنامج تتعلق بتسيير المخاطر ومراقبة عمليات الشحن والجمركة الالكترونية للبضائع والتخليص الالكتروني للحقوق والرسوم وتسيير قباضات الجمارك والبوابة الداخلية والخارجية الالكترونية لاستعمال النظام الجديد ونظام المراقبة والتحكم للنظام الجديد, إضافة إلى باب سابع وهو متعلق بمراقبة المسافرين الذي سيتم العمل عليه بدءا من شهر يوليو 2023. وتم البدء في التطبيق الفعلي لهذا النظام في وحداته الأساسية الست في إطار واقعي على مستوى مكاتب نموذجية هي مكتب الجمارك الجزائر– ميناء تجارة، و مكتب الجمارك لمطار الجزائر شحن بمطار هواري بومدين، ومركز أم الطبول، ومركز العيون بالحدود الشرقية. أما التطبيق النموذجي الفعلي لمطار الجزائر– مسافرين، فسيتم البدء فيه خلال شهر يوليو القادم وسيلي ذلك تعميم النظام تدرجيا على كل المكاتب الجمركية، وحسب السيد مدير المنازعات وتأطير قباضات الضرائب بالمديرية العامة للجمارك فإنه وفقا للبرنامج المسطر سيتم تعميم النظام على كل المكاتب خلال شهر يوليو القادم مع أمل أن يتم الانطلاق الرسمي بالعمل بالنظام الجديد يوم 5 يوليو 2023.[38]

3.1.2– وحدات النظام المعلوماتي الجديد

إن النظام المعلوماتي الجديد سيعوض نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك SIGAD بشكل تدريجي وسيغطي جميع الأنشطة الجمركية، ويتألف من 15 وحدة وهي كالأتي:

✓ **الجمركة الإلكترونية:** توفر إدارة إلكترونية شاملة للتصريح الجمركي، تسمح بتسيير البيانات النسبية، معالجة طلب الأنظمة الاقتصادية الجمركية، معالجة التصريحات، ومعالجة العمليات المتعلقة بالهيدروكربونات؛

✓ **التحصيل الإلكتروني:** توفر بيئة شاملة لإدارة الرسوم الجمركية لكل من المستخدمين والجمارك. يدير النظام دفع الرسوم وفقًا لقانون الجمارك ويخطر الجمارك والبنوك ودافعي الرسوم بتفاصيل الدفع التي تؤدي إلى تحصيل الرسوم في الموعد المحدد، كما يسمح بحساب الرسوم وردها بطريقة آلية بالكامل. وبالتالي سيسمح بتسيير التحصيل النقدي، تسيير الائتمان والدفع المسبق، تسيير المدفوعات المستحقة ومعاملات النفقات، حالة الاسترداد؛

✓ **تسيير عمليات الشحن:** مراقبة تدفق البضائع في جميع مراحل حركتها من وصول السفينة، والتفريغ، والنقل الجمركي، والدخول إلى منطقة الإيداع بما في ذلك المستودعات، وعملية التخليص، والإفراج عن البضائع، وما يتعلق بالاستيراد والتصدير والتخليص العابر.[39]

✓ **معالجة حركة المسافرين:** ستسمح هذه الوحدة بجمركة بضائع المسافرين ومعالجة تصاريح العملة الصعبة، وتشمل من جهة التخليص الجمركي للمسافرين الخارجيين أصحاب المصلحة المختلفين في سلسلة التوريد من خلال التكفل ببيان الركاب، تصريح المرور الجمركي (TPD)، طلب التخليص الجمركي للمركبات، طلب تمديد المهلة الزمنية للأمتعة الشخصية، تصريح العملة، إدارة M846 (الولاية)، ومن جهة أخرى تخليص جمرك المسافرين الداخليين من خلال إدارة المسافرين، إدارة المركبات، إدارة العملات، مراقبة الأمتعة الشخصية، التخليص الجمركي للأمتعة الشخصية، إدارة دخول وخروج الأمتعة الشخصية، إدارة الطرود البريدية؛

✓ **البوابة الإلكترونية:** تتكون من البوابة الداخلية للجمارك مخصصة لشهادات المستخدم (الاتصال بالبوابة الداخلية باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور أو الشهادة، طلب إنشاء حساب للوصول إلى البوابة الداخلية)، صفحة خاصة لكل جمركي (قائمة المهام التي يجب القيام بها لتسهيل العمل والإدارة والحالة الحالية لمهامه، وإنشاء اختصارات مرتبطة بالقوائم الأكثر استخدامًا، ومراجعة تاريخ الطلبات التي تم إدخالها في البوابة الخارجية)، الربط البيني لمجالات العمل (ربط مختلف الخدمات الجمركية التي يتقاضاها كل مستخدم – تخليص جمركي ، شحن ، تحصيل ، إلخ– على البوابة الداخلية للسماح للجمارك بالعمل على خدمتهم)، الوحدة النمطية المشتركة، المنتدى، مراقبة معالجة العمل، إدارة المستندات الإلكترونية، إدارة المستخدمين، إدارة البوابة الداخلية. وكذلك بوابة خارجية تشارك في سلسلة التوريد مخصصة لشهادات المستخدم، خدمة العملاء، توفير المعلومات، معالجة المهام، إدارة البوابة، توزيع المستندات، فحص المتطلبات، الدفع الإلكتروني؛

✓ **مستودع البيانات:** مخصصة لإدارة طلب المعلومات الإحصائية، إدارة تسجيل المستخدمين، إدارة طلبات الحقوق، إدارة طلبات تسجيل حقوق المستخدم، إدارة تاريخ إنشاء المعلومات الإحصائية، الإحصائيات الدورية، إحصاءات التجارة، إحصاءات إدارة الجمارك، إنشاء جداول إحصائية شبه منظمة؛

✓ **التسيير المتكامل للمخاطر:** تسيير برنامج المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، تسيير الملاحظات حول الامتثال للقوانين واللوائح، تحديد المخاطر، اختيار المخاطر، ردود الفعل على المخاطر، إدارة التشغيل، ملاحظة الامتثال للقوانين واللوائح، وتحليل المخاطر؛

✓ **التحقيقات الجمركية:** جمع المعلومات الخاصة بالتحقيقات، إجراء التحقيقات، إدارة نتائج التحقيق؛ الزيارات المضادة؛

✓ **المراقبة:** مراقبة خارجية تتعلق بالمرسل إليه، وشركات الطيران، ووكيل الجمارك... إلخ، حيث يتم مراقبة تقرير وصول ومغادرة الميناء، مراقبة تقرير الوصول والمغادرة من المطار، مراقبة تقرير التوريد، مراقبة تقرير فتح الحاوية، مراقبة تقرير حساب التوقف وصحيفة الطيران، ومراقبة داخلية (الجمارك)، تتمثل في إدارة الوصول والمغادرة في المطار، إدارة الوصول والمغادرة بالمطار، تسيير التوريد، تسيير الحساب المفتوح للحاوية، إدارة حساب التوقف وصحيفة الطيران؛

✓ **المنازعات الجمركية:** تسجيل المنازعة، المعاملة، المتابعة، التنفيذ، ضبط التأخير؛

✓ **الرقابة اللاحقة:** خارجيًا تتعلق بالمسافرون، المتعاملون...إلخ، تسمح بإدارة المستندات، وإدارة المطالبات، وداخليًا تتعلق بالجمارك، وتسمح بالرقابة المؤجلة على عناصر الإقرار الجمركي من خلال فحص الدفاتر والسجلات وأنظمة الأعمال والبيانات التجارية ذات الصلة التي يحتفظ بها الأشخاص المعنيون، مراقبة الأعمال، وإدارة المطالبات.[40]

✓ **نظام الإنذار المبكر والتحكم (EWACS):** أعدت هذه الوحدة لمراقبة حالة عمل النظام المعلوماتي الجديد، المراقبة الآنية لأداء الخدمات (ملفات الجمركة)، وحالة المعدات التكنولوجية وشبكة الاتصالات، وكذا تأمين النظام من الهجمات الإلكترونية؛

✓ **إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات (ITSM):** وحدة مخصصة للإدارة التقنية للنظام الجديد (إنشاء الحسابات، مراقبة الولوج، مراقبة العمليات المنجزة على الأجهزة، الشبكات، البيانات، ...إلخ)؛

✓ **تسيير الموارد البشرية:** المسار المهني، التكوين، الرواتب...إلخ؛

✓ **الشباك الوحيد الوطني:** سيمثل نقطة الدخول الوحيدة لإتمام الإجراءات الجمركية والتكفل بالوثائق المتعلقة بالمراقبة عند الاستيراد والعبور والتصدير، كما يشكل منصة إلكترونية تتيح التبادل والنشر الإلكتروني للمعلومات والوثائق بين مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية.[41]

2.2- أهمية النظام المعلوماتي الجديد ومعوقاته

1.2.2- مزايا وتطلعات تنفيذ النظام المعلوماتي الجديد

سيشكل النظام المعلوماتي الجديد نقلة نوعية حقيقية في عمل الجمارك عند بدء العمل به، حيث سيوفر مزايا عديدة تتمثل على وجه الخصوص في:

- إضفاء الطابع المادي على جميع الإجراءات الجمركية، وبذلك، يلغي السلطة التقديرية لموظفي الجمارك، ويضمن شفافية العمليات ويقلل من مخاطر التواطؤ؛

- التحصيل الإلكتروني للرسوم والحقوق مع الرقمنة الشاملة للعمليات المحاسبية لقباضات الجمارك، مما يوفر مراقبة فورية للإيرادات الجمركية؛

- تطبيق أساليب تصنيف مخاطر الاحتيال متعددة المعايير للتحكم بشكل أقل مع تحقيق نتائج أفضل، وبالتالي تمكين إدارة الجمارك من لعب دورها بالكامل في حماية الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في التماسك الاجتماعي؛

- السماح بإنشاء نظام مركزي لإدارة المخاطر على أساس قواعد البيانات الديناميكية التي سينشئها النظام والقواعد التي سيتم ربطها بها؛

- إدارة التنقل الدوري العشوائي لموظفي الجمارك، ومراقبة تطور الوظائف والمهارات، وضمان الامتثال لقواعد السلوك والانضباط وتأمين ملفات الأفراد الفردية من خلال إدارة المستندات الإلكترونية، وهذا لضمان إدارة الموارد البشرية على أساس معايير محددة مسبقًا.[42]

- تبسيط الإجراءات بفضل النافذة الواحدة، حيث يقدم النظام خدمة الشباك الوحيد لجميع إجراءات التخليص الجمركي. فهو يجمع بين عدة خدمات حكومية، وبالتالي يضمن تبادل المعلومات بين السلطات التنظيمية والجمارك وأصحاب المصلحة الآخرين (مثل المنظمات الخاصة المفوضة من قبل الحكومات لتنفيذ مهام التحقق من متطلبات معينة)، وهذا ليس فقط لمنح التراخيص التنظيمية، ولكن أيضًا لجمع الإحصاءات والمعلومات لأغراض تحليل البيانات واتخاذ القرار. بالإضافة إلى ذلك، تربط هذه البوابة جهات كثيرة، بما في ذلك الشركات التجارية ووسطاء الجمارك وشركات الشحن والخطوط الجوية وشركات البريد السريع والمستودعات؛

- يسمح للأشخاص المشاركون في أنشطة الاستيراد والتصدير بتقديم المعلومات والوثائق الموحدة إلى مكتب استقبال واحد؛ مع السرعة في الانجاز، بالإضافة إلى التوفر الدائم للخدمة 24/24 ساعة و 7/7 أيام؛

- التكامل الإلكتروني مع وكلاء الشحن الجوي والبري، بحيث يتم تحميل منافيست البضائع مباشرة قبل وصول البضائع، مما يتيح البدء بالإجراءات الجمركية وتقديم البيان الجمركي ودفع الرسوم الجمركية قبل وصول البضائع، وهذا بدوره يوفر الوقت والجهد على التجار ويقلل الكلفة الإجمالية للتخليص الجمركي على البضائع المستوردة.[43]

- التكامل الكترونيا مع الجهات الحكومية المقيدة للسلع المستوردة، بحيث يقوم النظام بتحويل البيان الجمركي لهذه الجهات حسب اختصاصها وتقوم بالموافقة أو الرفض إلكترونيا.

كما ستؤدي رقمنة الإجراءات الجمركية أيضًا إلى تحفيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الإدارات الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص الذين تشمل أنشطتهم عمليات الجمارك، وتمتد القائمة لتشمل مختلف الوكالات الحكومية والمستوردين والمصدرين ووكلاء الشحن والناقلين ووسطاء الجمارك ومشغلي المحطات والبنوك ووكلاء الشحن والتأمين.

أدى استخدام الأعمال الإلكترونية الجمركية في العديد من البلدان إلى إيجاد بيئة خالية من الأوراق وانخفاض تكاليف التشغيل، وانخفاض نسبة الأخطاء، كما أدت إلى تسهيل الإجراءات الجمركية، وزيادة الأداء التشغيلي وتسريع التجارة[44]. فمثلا في تنزانيا بعد أن أدخلت نظام إدارة الجمارك الإلكترونية (TANCIS) في عام 2014 بالتعاون مع الشريك الكوري، تم تقليل وقت التخليص الجمركي من 31 يومًا إلى 16 يومًا، وزادت الإيرادات الجمركية بنسبة 65٪، كما ساهم نظام TANCIS الذي طورته CUPIA[45] بنجاح بشكل كبير في تسهيل التجارة وزيادة الإيرادات الضريبية[46]. كما تم استخدام نظام UNI-PASS من قبل جمارك الكاميرون، أين تم استبدال نظام ASYCUDA++ بنظام CAMCIS (نظام المعلومات الجمركية الكاميروني)، حيث أدخل نظام المعلومات الجمركية الجديد بنجاح في ميناء دوالا سنة 2020. ووفقًا لإحصاءات المديرية العامة للجمارك الكاميرونية، بفضل تنفيذ تطبيق CAMCIS، زادت الإيرادات الجمركية المحصلة على واردات السيارات في الكاميرون من 132.1 مليار في عام 2020 إلى 201.5 مليار في عام 2021,

وعليه فإن تعميم استخدام النظام المعلوماتي الجديد في جميع المراكز الجمركية الجزائرية والمعابر الحدودية والموانئ سيعطي زخم جديد لتيسير التجارة، وسيمكن من التحسين المستمر للخدمة المقدمة من إدارة الجمارك لمستخدميها، وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني، ولكن هذا لا يمنع من اصطدام تطبيق هذا النظام بإشكالات قد تؤثر على تنفيذه.

2.2.2- معوقات تطبيق النظام المعلوماتي الجديد

إن سرعة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعدم تباتها يجعل إدارة الجمارك تواجه عقبات قد تمنع تطبيق الرقمنة وتعيق تقدم النظام المعلوماتي الجديد مستقبلا، ولعل أهممها هي:

1.2.2.2- المعوقات البشرية والمادية

هناك تحديات رئيسية تواجهها إدارة الجمارك في تنفيذ رقمنة الجمارك والتي تتعلق بشكل أساسي بقلة الموارد البشرية، سواء تعلق الأمر بأصحاب المصلحة الخارجيين (المتعاملون الاقتصاديون)، حيث قد يستخدم العديد منهم خدمات الإنترنت للمعاملات لأول مرة، بينما يكون الآخرون على دراية بالتكنولوجيا إلى حد ما، إلا أنهم لا يستخدمونها في وظائفهم الداخلية الخاصة بهم، وبالتالي فإنهم يفتقرون إلى الخبرة. وسواء

تعلق الأمر بأصحاب المصلحة الداخليين (موظفي الجمارك)، وذلك بسبب ضعف بعض الإطارات العليا في تكنولوجيا المعلومات، ونقص المهارات الفنية المتعددة الاختصاصات، نتيجة قلة برامج التدريب والتكوين أو اقتصار التدريب على الجانب النظري وفقا للشكل التقليدي دون أن يرتبط ذلك بالتنفيذ الفعلي.[47] بالإضافة إلى ضعف الوعي من قبل بعض العاملين في إدارة الجمارك خاصة دوي الأقدمية والذين اعتادوا على المعاملات التقليدية في الإدارة، إذ تجدهم يقاومون هذا التغيير أو التحول الإلكتروني، فهم يجدون صعوبة في تغيير عاداتهم نحو التحول إلى نشاطات معتمدة على التقنية الرقمية.[48]

ضف إلى ذلك أن عدم توفير الموارد المالية التي تغطي التكاليف المرتفعة لتوفير وتجديد البنية التحتية لتطبيق النظام المعلوماتي الجديد للجمارك وتطويره وتكوين الموارد البشرية، وارتفاع تكاليف خدمة الصيانة والتحديثات المستمرة للبرامج الالكترونية يعتبر من عوائق رقمنة الجمارك وتطبيق النظام المعلوماتي.[49]

وعليه فالجمارك اليوم بحاجة إلى مختصين متمكنين من استخدام النظم والأدوات الرقمية، ولهم القدرة على تطوير الأدوات المناسبة لوضع وتنفيذ مشروع رقمنة الجمارك، بالإضافة إلى التمتع بفكر شامل ومحيط بكافة العناصر والمتغيرات، التي يمكن أن تطرأ وتعيق عمل إستراتيجية النظام المعلوماتي الجديد، وذلك لتفاديها أو إيجاد الحلول المناسبة لها مستقبلا.

2.2.2.2– المعوقات القانونية

إن الإطار التشريعي للعمل الجمركي هو أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المتعاملون الاقتصاديون والمستثمرون، ولا يقف فقط عند القانون الجمركي، ولكنه يمتد أيضا ليشمل اللوائح التنفيذية، التعريفة الجمركية، وأدلة الإجراءات الجمركية والتي تتضمن كافة إجراءات النظم الجمركية الخاصة وأي من القواعد والإجراءات التي تضع نظاما للعمل الجمركي وتحدد آليات تنفيذه[50]. وعدم استقرار التشريع الجمركي وكثرة النصوص التي تكون في مصادر متفرقة، وتعقد الإجراءات وتشابكها وعدم وضوحها قد تجعل المستثمرين الأجانب والمتعاملين الاقتصاديين عرضة لعدم الاستقرار والأمن القانونيين.[51]

لذا يجب توفير المناخ التشريعي الملائم الذي يؤمن تأسيس منظومة الإدارة الرقمية، إذ لابد أن تمارس في إطار بيئة قانونية محكمة تنظم استخدام النماذج الإلكترونية مقارنة بالنماذج الورقية، من خلال تطوير التشريعات الحالية وصياغة تشريعات تقترن بمعاملات التجارة الإلكترونية التي تعد جزء لا يتجزأ من الإجراءات الإلكترونية بما في ذلك التوقيع الإلكتروني، وثبوتية التعاملات الإلكترونية وقوانين الاحتيال الإلكترونية[52]، بمعنى يجب أن بتميز الإطار القانوني بالحداثة والمرونة والشمولية والوضوح لكيلا يكون في حد ذاته عائقا أو معوقا لأي من الخدمات التي يحتاجها المجتمع التجاري من الإدارة الجمركية.

3.2.2.2– المعوقات التقنية والأمنية

تتمثل الصعوبة الرئيسية التي قد يواجهها أصحاب المصلحة في الجمارك في اعتماد النظام المعلوماتي الجديد في ضعف الاتصال وتكرار تعطل الخادم، نتيجة عدم كفاية البنية التحتية أو الأنظمة. حيث أن

الإعداد الغير كافي من قبل الحكومة قد يعيق تنفيذ التدابير القائمة على تكنولوجيا المعلومات، كما أن عدم توفر بدائل فورية يتم اللجوء إليها في حالة الخلل التقني المفاجئ بالنظام المعلوماتي الجديد سوى الاستعانة بمهندسي الصيانة لمعالجته أو يتعطل العمل، يحول دون التأسيس لإدارة جمركية رقمية فعالة.[53]

إن الاعتماد على النظام المعلوماتي يقابله تحويل الأرشيف الورقي إلى أرشيف إلكتروني، إذ يعمل على أرشفة المعلومات والبيانات بشكل إلكتروني وهو ما يعرضه لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس على الوثائق وكشفها و خطر نقلها وإتلافها، لذلك هناك مخاطر أمنية كبيرة على المعلومات ووثائق وأرشيف الإدارة سواء تعلق الأمر بالمتعاملين الاقتصاديين أو الإدارة الجمركية أو حتى الدولة[54]. فمصدر الخطورة يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الجمركية الإلكترونية من الاختراقات، سواء من الأفراد العاديين أو الهاكرز أو أجهزة الاستخبارات العالمية للدول، والذي يعتبر أولوية في مجال تطبيق إستراتيجية رقمنة الجمارك، حيث أن إهمال هذه الناحية يؤدي إلى كارثة يحدثها التجسس الإلكتروني.[55]

في الأخير تجدر الإشارة أنه يجب على إدارة الجمارك الجزائرية توفير جميع متطلبات نجاح رقمنة الجمارك والنظام المعلوماتي الجديد حتى لا تصطدم بمعوقات قد تتسبب في توقف العمل وخسائر كبيرة للخزينة العمومية، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى. ولعل أفضل مثال ما حدث لجمارك غانا، حيث وبعد 24 ساعة من بدء تشغيل برنامج الكمبيوتر (ICUMS) الخاص بالتخليص الجمركي للوكالة الدولية للجمارك UNI–PASS التابع للجمارك الكورية الجنوبية بتاريخ 28 أبريل 2020، تمت إزالته من نظام تخليص البضائع في ميناء تاكورادي في اليوم الموالي، على أعقاب نتائج النقص والشكاوى التي سجلها موظفو الجمارك والمعلنون في دمج المستندات المستوردة للسلع في نظام إدارة الجمارك المقدم من UNI–PASS، ليتم إعادة الاتصال بنظام التخليص الجمركي القديم اعتبارًا من 29 أبريل 2020.[56]

الخاتمة:

تنتقل إدارة الجمارك الجزائرية تدريجياً من تدفق المستندات التقليدية إلى الجمارك غير الورقية ثم إلى الجمارك الإلكترونية. حيث ينفتح عصر جديد للرقمنة من خلال توفير قاعدة مادية وتقنية جديدة لاستخدامها في المراكز الجمركية الحدودية والاستخدام النشط للتقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، للتحسين المستمر للخدمة المقدمة لمستخدميها. واليوم، مكّنها استكمال العديد من المشاريع لإضفاء الطابع المادي لإجراءاتها من إعطاء زخم جديد لتيسير التجارة، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى البيانات واستخدامها، والسرعة، والشفافية، وإمكانية تتبع المعاملات وأمنها، وترشيد الرقابة وتقليل تكاليف الأرشفة، مما سيسمح للمتعاملين الاقتصاديين بتخفيض تكاليف معالجة العمليات الجمركية.

ومن خلال ما سبق نستنتج أنه

من الآن فصاعدًا، ستأخذ الإجراءات الجمركية في الجزائر بعدًا جديدًا بالكامل، إذ سيعمل النظام المعلوماتي الجديد على إدخال إجراءات رقابة حديثة، ورقابة جمركية تعتمد على نظام إدارة المخاطر،

وتشكيل إجراءات لحركة البضائع عن بعد عبر الحدود الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية، وبالتالي رقمنة التنظيم الجمركي وجميع أنشطته.

التوصيات

- المراجعة المستمرة للتشريعات والإجراءات المعمول بها بما ينسجم والمرحلة القادمة لمواكبة التطورات المتسارعة على إدارة التجارة.
- الاستمرار في تنفيذ وتطبيق المشاريع الجمركية المتعلقة بتطوير العمليات الجمركية ومواكبة أفضل المعايير على المستوى العالمي.
- التوسع في فتح قنوات التعاون والتنسيق مع الإدارات الجمركية إقليميا ودوليا بالإضافة إلى المنظمات ذات الصلة بالعمل الجمركي.
- لابد من إنشاء آلية اتصال مناسبة بين أصحاب المصلحة لإبقائهم على اطلاع كامل بتطوير وتنفيذ النظام، لزيادة الوعي حول الجمارك بين جميع أصحاب المصلحة وتعزيز التعاون بينهم، وإطلاق حملات إعلامية على الصعيد الوطني، من أجل نجاح مشروع النظام المعلوماتي.
- الاستمرار بتزويد المراكز الجمركية بالأجهزة الحديثة خاصة المتعلقة بفحص الحاويات والشاحنات والمركبات بالأشعة.
- الاستمرار في بناء قدرات منتسبي إدارة الجمارك وحسب أفضل الممارسات والسياسات الجمركية.
- تعظيم استخدام التكنولوجيا لإزالة التدخل البشري.
- تنفيذ إصلاحات إدارة الموارد البشرية التي تقتصر على تلك الضرورية لتحسين الأداء والنزاهة.
- إنشاء على الأقل الحد الأدنى من البنية التحتية المطلوبة لتكون قادرة على العمل.

الهوامش:

[1]– Application Of Information Technology, Chapitre 7 de la convention international pour la simplification et l'harmonisation des régimes douaniers, Word Custom Organisation, Bruxelles, 17 avril 2008, P 26.

[2]– Use of the ICT – WTO Agreement on Trade Facilitation, World Customs Organization, Brussels, Belgium, June, 2018.

[3]– مفرج تراحيب خالد عيد المطيري، دور إدارة الموارد البشرية الإلكترونية في دعم الرقمنة (دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، المجلد 13، العدد 03، مارس 2022، ص 1215.

[4]– سمحي عبد العاطي حامد، يونس حسن عقل، تداعيات الرقمنة الاقتصادية على الإطار الضريبي الدولي: التحديات ومقترحات التطوير، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية، المجلد 04، العدد 03، 2020، ص 13.

[5]– نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، هبة الله مصطفى السيد علي، تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030: تجربة إمارة دبي، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك بجامعة بغداد، المجلد 11، العدد 01، 2019، ص 103.

[6]– Momchil Antov, The role of information technologies in the development of customs control in the Republic of Bulgaria, Word Custom Journal, volume 11, number 2, P 107.

[7]– أتمتة الجمارك، تاريخ الاطلاع 2023/03/03، على الساعة 18:28، عبر الموقع https://tfig.unece.org/AR/contents/customs-automation.htm

[8]– Ngoc Ha Nguyen, Accord sur la facilitation des échanges de l'OMC pour le Vietnam : les implications de sa mise en œuvre, Edition l'Harmatan, 2017, P 98.

[9]– المادة 3 من المقرر رقم 09 المؤرخ في 03 فيفري 1999، يحدد شروط وكيفيات جمركة البضائع بواسطة نظام الإعلام الآلي للجمارك بتطبيق المادة 82 من قانون الجمارك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، الصادرة بتاريخ 31 مارس 1999.

[10]– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير التجارة عند المعابر الحدودية والموانئ، مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد، جنيف، 2006، ص 16.

[11]– Michel KALIKA, Frantz ROWE, Bernard FALLERY, Système d'information et management des organisation cas et application, Edition Vuibert, Paris, 2012, PP 53, 54.

[12]– عبد القادر حليس، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2016 /2017، ص 161.

[13]– هناء صالح خربيط، صفاء يوسف جاسم، أتمتة الإجراءات الكمركية في المنافذ الحدودية بين الواقع والمأمول، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية السياسية، المجلد 11، العدد 02، ص 250.

[14]– رمضان صديق، الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020، ص 425.

[15]– ميرفت قاسم عبود الجبوري، أثر الحكومة الإلكترونية على النظام القانوني للمرفق العام (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2020، ص 77.

[16]– محمد بن فوزي الغامدي، الإدارة الإلكترونية، شبكة الألوكة، الدمام، السعودية، 2022، ص 24.

[17]– حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2014، ص 27.

[18]- Fonds d'affectation spéciale pour les négotiations sur la facilitation du commerce, Utilisation de systèmes douaniers automatisés, note technique n° 03, janvier 2011, PP 3, 4.

[19]- نظم المعلومات، تم الاطلاع بتاريخ 2023/03/04، على الساعة 17:58، عبر الموقع الإلكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D9%85_%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA

[20]- ثائر سعدون محمد، نظم الجمارك، الطبعة الأولى، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، عمان، 2016، ص 17.

[21]- Kenneth C. Laudon, Jane P. Laudon, Management information systems : managing the digital firm, Thirteenth Edition, Global Edition, England, 2014, P 45.

[22]- Alioune DIONE, Le droit douanière a l'épreuve des réseaux informatiques – le défi du commerce électronique-, Edition ITCIS, Alger, 2008. P 76.

[23]- Ibidem, P 77.

[24]- Idir KSOURI, Les Régimes douaniers, Edition BERTI, Alger, 2014, P 25.

[25]- معاوية صالح عبد الرحيم النور، بناء نظام إلكتروني لإدارة المستودعات بهيئة الجمارك السودانية، ماجستير تخصص تقانة المعلومات، كلية علوم الحاسوب وتقانة المعلومات، جامعة النيلين، السودان، 2022، ص 2.

[26]- Alioune DIONE, Op. Cit, P 78, 79.

[27]- NDIAGA Soumare, Le droit douanière a l'épreuve de la criminalité transnationale organisée dans l'espace CEDEAO, Edition l'harmatan, Sénégal, 2019, P 250.

[28]- Momchil Antov, Op.Cit, PP 104, 105.

[29]- Zhiqiang CHEN, Des contrôles douaniers intelligents et intégrés pour faciliter et protéger les voyages internationaux, OMD ACTU N° 92, Octobre 2020, PP 64, 65.

[30]- تركي ابراهيم سلطان، نظم المعلومات واستخدام الحاسب الآلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1985، ص 307.

[31]- صادقت الجزائر على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات المحررة بالقاهرة بتاريخ 2010/12/21، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 252/14 المؤرخ في 2014/09/08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57 صادرة في 2014/09/28.

[32]- المرسوم التنفيذي رقم 18-63 المؤرخ في 13 فبراير 2018، المتعلق باستخدام المتعاملين للنظام المعلوماتي لإدارة الجمارك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10 صادرة بتاريخ 14 فبراير 2018.

[33]– Mise en place du nouveau système d'information, consulter le 25 /02/2023, a 20 :47 https://www.untca.dz/mise-en-place-du-nouveau-syst%C3%A8me-dinformation

[34]– فراح فريال، الإصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر للفترة 2005 /2017، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017 /2018، ص 142.

[35]– بن ميلود كنزة، دويني مختار، رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيسمسيلت، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 676.

[36]– حابسة للإذاعة: التحصيل الجمركي بلغ 1148 ملياراً في 2022، تاريخ الإطلاع 2023/02/20، على الساعة 21:45، عبر الموقع: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/20852

[37]– الوزير الأول يشرف على افتتاح الاحتفال باليوم العالمي للجمارك، تاريخ الإطلاع 2023/02/17، على الساعة 23:31، عبر الموقع:

https://premier-ministre.gov.dz/ar/post/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%8A%D8%B4%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83

[38]- جمارك: إحراز تقدم معتبر في تجسيد مشروع النظام المعلوماتي الجديد، تاريخ الإطلاع 2023/04/14، على الساعة 20: 21، عبر الموقع:
https://www.aps.dz/ar/economie/142158-2023-04-10-14-03-03#:~:text=%D9%88%20%D9%82%D8%AF%20%D9%85%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%20%D8%AD%D8%B3%D8%A8%D9%87,%D9%88%D9%81%D9%82%20%D9%85%D8%A7%20%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87%20%D8%A8%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9

[39]- Samuel Yoon, Seung Hyun Cha, Daniel Moon, 2011 Modularization of Korea's Development Experience: Development History of the Korea Customs Service and its Automation, KCingle-CUPIA, Korea Customs Service (KCS), Republic of Korea, 2012, PP 92, 93

[40]- BOUACHA Myriam, le nouveau système d'information des douanes formation complément aire préalable a la promotion au grade o.c, rapport fin de stage pratique, Alger- CNTSID, 2022, P 15- 36.

[41]- فراح فريال، رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية وحتمية التنقل من SIGAD إلى E-DOUANE، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد 04، العدد 02، 2021، ، ص 194.

[42]- Hakim Berdjoudj , Op.Cit, P 49.

[43]- Hoon- Goo Cho, Sung- Hoon Nam, UNI-PASS, l'outil de modernisation de la douane coréenne, OMD actu N° 79, Février 2016, P 16.

[44]- Yashar Salamzadeh, Mehran Nejati, Yahya Heidaripourafshar, An Investigation into the Impact of E-Customs on Stretching Strategic Thinking Case Study: Islamic Republic of Iran Customs Administration (IRICA), Journal of Entrepreneurship, Business and Economics, 2015, volume 03, N° 1, P 117.

[45]- CUPIA (وكالة الجمارك Uni-Pass الدولية) هي منظمة لتيسير التجارة وخبراء في تكنولوجيا المعلومات تأسست عام 2006 كمنظمة غير ربحية بموافقة دائرة الجمارك الكورية، تقدم خدمة كاملة من الاستشارات والتطوير والتشغيل والصيانة ونقل المعرفة والخبرة في تطوير النظام التي تم الحصول عليه خلال عقود، والتغلب بكفاءة على التحديات الجمركية اليومية. لمزيد من المعلومات أنظر الموقع: https://www.unipass.or.kr/

[46]- CUPIA officially starts the TANCIS enhancement project, consulter le 31/05/2023, a 00 :17 https://www.unipass.or.kr/cupia-officially-starts-the-tancis-enhancement-project/

[47]– مسعود دراوسي، بن مسعود ادم، الحكومة الالكترونية متطلباتها ومعوقات تطبيقها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، العدد 04، ص 304.

[48]– أمال خليل، الأبعاد التنظيمية والاتصالية للإدارة الالكترونية في المرفق العام: دراسة وصفية تحليلية للمديرية العامة للجمارك، أطروحة دكتوراه، تخصص اتصال تنظيمي، كلية العلوم والإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2022/2021، ص 273.

[49]– ميرفت قاسم عبود الجبوري، المرجع السابق، ص 90.

[50]– محمود محمد أبو العلا، آليات تسهيل التجارة الدولية: منظور جمركي، دون دار نشر، ص 117.

[51]– هشام بن هرقال، الاستقرار التشريعي ودوره في تحقيق أمن الاستثمار الأجنبي، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة طاهر مولاي سعيدة، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص 827.

[52]– سلوى بنت عبد الله الحمودي، سرى بنت إبراهيم العايد، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية في تحقيق الشفافية الإلكترونية ودورها في الحد من ممارسات الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في منطقة الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2017، ص 53، 54.

[53]– أمال خليل، المرجع السابق، ص 274.

[54]– بوزكري جيلالي، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2016/2015، ص 125.

[55]– ربحي مصطفى عليان، البيئة الإلكترونية E – Environnement، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 44.

[56]– Le système d'information coréen UNI–PASS utilisé par les Douanes camerounaises mis sur la touche au Ghana pour défaillances, consulte le 31/05/2023, a 00 :54, https://www.digitalbusiness.africa/le-systeme-dinformation-coreen-uni-pass-utilise-par-les-douanes-camerounaises-mis-sur-la-touche-au-ghana-pour-defaillances/